الكلمات الافتتاحية

د. نادية محمود مصطفى
مدير مركز البحوث والدراسات السياسية

د. كمال المنوفى
عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
ورئيس مجلس إدارة المركز

د. نادية محمود مصطفى

مدير مركز البحوث والدراسات السياسية

سيادة المستشار **يحيى الرفاعى**
الرئيس الشرفى لنادى القضاة ، ونائب رئيس محكمة النقض السابق ..

الأستاذ **الدكتور كمال المنوفى** عميد الكلية ..

السيدات والسادة الحضور ..

يسعدنى ويشرفنى الترحيب بكم فى افتتاح أعمال المؤتمر السنوى السابع عشر لمركز البحوث والدراسات السياسية الذى ينعقد هذا العام تحت عنوان «**المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية : رؤى جديدة لعالم متغير**».

إن عنوان المؤتمر يحمل مصطلحات ، كلًّا منها - ناهيك عن شبكة تفاعلاتها - يحتاج لانعقاد مؤتمر خاص به : المواطنة ، المصرية ، الديمقراطية ، عالم متغير ، رؤى جديدة.

إنها مصطلحات تعكس مفاهيم متنوعة ، وكم كانت ومازالت هذه المفاهيم وما يرتبط بها من قضايا محلاً للتدريس والاهتمام النظرى والبحثى فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، كما أنها مازالت هماً من هموم ممارسات الحكم والسياسة فى هذا الوطن المصرى العزيز فى قلب هذه الأمة العربية الإسلامية العتيدة.

السادة الحضور إن مركز البحوث والدراسات السياسية ما كان بإمكانه إلا أن يتوقف هذا العام عند هذا الموضوع انطلاقاً من عدة دوافع من ناحية وسعياً نحو عدة أهداف من ناحية أخرى . ونلخص التصور عن فلسفة المؤتمر الذى أعدته اللجنة المنسقة ، هذه الأهداف والدوافع. فإذا كان المركز قد نظم أول مؤتمر سنوى له ١٩٨٦م تحت عنوان «**النظام السياسى المصرى : التغير والاستمرار**» ، وإذا كانت مؤتمرات عدة وأنشطة بحثية وتثقيفية عدة قام بها المركز اقتربت بدرجات ومناهج متنوعة من هذه المفاهيم والقضايا والهموم التى يعكسها موضوع المؤتمر هذا العام ، إلا أن هذه المفاهيم والقضايا والهموم أضحت متغيرة ودلالاتها باتت متداخلة ومتفاوتة ، كما أن الأطر التى تفرض الاهتمام الراهن بها هى أيضا جد متغيرة.

وتقتضى المرحلة الراهنة - من تطور العلم ومن تطور العالم ومن تطور مصر فى قلب هذا العالم- وقفة جديدة تمليها اعتبارات عملية ملحة بقدر ما تبررها وتدفع إليها اعتبارات نظرية وعلمية. وهذا هو دأب مركز البحوث والدراسات السياسية ويسعى لخدمة كل من الجانبين وهما مرتبطان - فإذا كان مفهوم المواطنة قد شهد صعودًا فى الأدبيات السياسية - بعد أن شهد مفهوم المجتمع المدنى صعودًا فى أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات- فإن هذا الصعود جعل مفهوم المواطنة بمثابة المفهوم المدخل لدراسة العديد من الظواهر السياسية والاجتماعية والثقافية فى النصف الثانى من عقد التسعينيات وحتى الآن؛ وعلى نحو استدعى معه كل ما يتصل بدراسة الدولة والمجتمع المدنى والتطور الديمقراطى ، وذلك فى وقت كان هيكل النظام الدولى ودور الدولة يتعرضان لتحولات كبيرة ويفرضان فى نفس الوقت تحديات كبيرة على ممارسات الديمقراطية وقنوات المشاركة السياسية ، إن هذا الصعود لمفهوم المواطنة - فى اللحظة التاريخية الراهنة - اتسم بالسيولة والانتشار نظراً لاتساع نطاقه من الدلالة القانونية إلى الدلالة المدنية إلى دلالة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية ثم إلى مستوى العدالة وتجسير الفجوة بين الخاص والعام ثم أخيراً فى مجال الهويات الثقافية الجماعية.

كما أن هذا الصعود لمفهوم المواطنة – فى اللحظة التاريخية الراهنة- قد أحاطت به إرهاصات الهيمنة الأمريكية خلال التسعينيات ثم تأكدها مع بداية الألفية الجديدة ، ومن ثم بروز خطاب سياسى إملائى بشأن التحول الديمقراطى – وخاصة فى المنطقة العربية - وكأن المنطقة لم تشهد جهوداً وطنية ومدنية وأهلية أصيلة وممتدة تاريخياً لنيل الشعوب حقوقها الديموقراطية وتطوير الأداء السياسى ومواجهة الفساد والاستبداد . وهذه الجهود شاركت فيها كافة التيارات والقوى الفكرية والسياسية دون استثناء.

لهذا كله تبرز أهمية البحث المتعمق للحالة المصرية عن العلاقة بين المواطنة والديموقراطية والعالم المتغير وذلك فى ظل المنعطف الذى تمر به الجهود الديموقراطية الوطنية على كافة المستويات المؤسسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية ، وهى الجهود التى تشتبك مع ضغوط الخارج التى ترفع لافتات التحول الديموقراطى وتستخدم خطاب الديموقراطية ...ضد الديموقراطية وضد الإنسانية معاً.

ويسعى المؤتمر لتحقيق أهداف أكاديمية وعملية على حد سواء تتلخص على النحو التالى:

أولاً : تحقيق تراكم فى الدراسات المصرية حول المواطنة المصرية من مداخل متنوعة: الحقوق الدستورية والقانونية ، قضية الهوية من منظور اجتماعى قومى ، مواطنة الأقباط فى

مصر ، وعلى النحو الذى يرسم خريطة متكاملة تتضافر فى صياغتها اقترابات شتى عن رؤية مركبة لهذه الظاهرة أو هذا المفهوم المركب.

ثانياً : دراسة الجدل حول مفهوم المواطنة بين التيارات الفكرية المختلفة مما يساعد على متابعة تحولات الفكر المصرى ، باعتبار أن تاريخ أى فكر هو تاريخ المناظرات بشأن المفاهيم المختلفة .

ثالثاً : مفهوم المواطنة هو مدخل مناسب لمناقشة قضايا التغيير الديمقراطى وخريطته المنشودة وملامحه وآلياته ودوائره ، وإثارة التساؤلات بشأن علاقة الداخل بالخارج وبشأن تعقد دوائر الهوية.

رابعاً : على ضوء التمييز العميق بين الديمقراطية كمفهوم سياسى نبت فى ظله مفهوم المواطنة تاريخيًا فى سياقات حضارية مختلفة - وبين الليبرالية كمذهب اقتصادى تطور فى ظل العولمة تطوراً نوعياً على نحو يطرح التساؤل حول ما أضحت عليه العلاقة بين الاعتبارات القيمية السياسية وبين الاعتبارات العملية النفعية ، لابد أن نتساءل ما هى الإمكانية الحقيقية لتأسيس مواطنة متكافئة وعادلة فى ظل توازنات لا تحقق الحد المنشود من التكافؤ ولا العدالة سواء فى الداخل الوطنى أو على المستوى الدولى.

خامساً : إذا كان الفكر الليبرالى - والخطاب السياسى الأمريكى تحديداً- يطرح نفسه الآن وبشكل شبه منفرد كبديل أوحد للواقع السياسى والفكرى ، وذلك فى وقت يواجه فيه مفهوم المواطنة الليبرالى أزمات نظرية وواقعية حادة فى موطنه الأصلى، ولذا فإن بحث واقع مفهوم «المواطنة» ودلالاته النظرية والعملية يمكن أن يساعد قوى الديمقراطية فى مصر فيما يتصل بأبعاد العلاقة بين المواطنة والديمقراطية ولكنه انطلاقاً من الاعتراف بأن أسئلة المواطنة وإجاباتها لا يمكن استيرادها ، بل نحن فى حاجة لبذل جهد فى بناء رؤى ديمقراطية معاصرة ديناميكية تستوعب مستجدات الساحة السياسية ، والمدنية العالمية وتستجيب لاحتياجات الواقع وتحاول معالجة وتخفيف تناقضاته ، وتجدد أصولنا الحضارية بالبناء على مقاصدها ورؤيتها الإنسانية وهذه العملية الاجتهادية الجماعية التاريخية الممتدة لا يمكن فهمها فقط داخل ثنائية التقدم / الرجعية أو التنوير / الظلامية ، بل هى مسيرة جدلية تبرز فيها داخل كل تيار بل وكل نخبة فى شتى المستويات والدوائر رؤى أصيلة للعدل والمساواة والكرامة وأخرى مصطنعة أو مدعية وملفقة ، بما لا يمكن معه قبول الفرز الأيديولوجى

الإقصائى أو التصنيف الحاد ، ومن ثم الحاجة لإدراك حتمية «ديمقراطية» عملية بناء الديمقراطية ذاتها.

واستجابة لهذه الدوافع والأهداف النظرية والعملية فى آنٍ واحد جاء تصميم جدول أعمال المؤتمر على النحو الذى يبينه الجدول الذى بين أيديكم ، وآمل أن تؤدى بحوثه والمناقشات حولها إلى تحقيق الأهداف المرجوة.

قبل أن أنقل الكلمة إلى الأستاذ الدكتور عميد الكلية للترحيب بضيفنا وبكم يبقى لى بعض الكلمات وهى الشكر الخالص والتقدير للمشاركين فى هذا المؤتمر بالبحوث والتعقيبات ورئاسة الجلسات من كافة التخصصات. كذلك أتقدم بالشكر إلى الأستاذة الدكتورة علا أبو زيد على إشرافها على تنظيم المؤتمر. وأوجه شكراً خاصًا وعميق إلى الأستاذة **هبة رءوف** على جهدها الصادق للإعداد لهذا المؤتمر ، ابتداءً من صياغة التصور المبدئى عن فلسفة المؤتمر ومحاوره ، إلى المشاركة فى استكتاب الأساتذة الباحثين ، والتنسيق بين بحوث كل محور. هذا ولقد استن المركز سُنَّة – ابتداءً من الإعداد لمؤتمر العام الماضى- وهى عقد اجتماعات تمهيدية وتنسيقية بين المشاركين فى كل محور من محاور المؤتمر وهو الأمر الذى حقق أهدافاً بحثية وفكرية هامة. ولقد بذلت أ. **هبة رءوف** تحت إشراف د. **عُلا أبو زيد** جهداً ملحوظاً فى تنظيم هذه الاجتماعات.

وأخيراً أشكر عميق الشكر أبنائى فريق العمل بالمركز على إخلاصهم ودأبهم من أجل أن يخرج المؤتمر فى أفضل صورة من حيث التنظيم والتنسيق ، وهو الأمر الذى حظى باللمسات الأخيرة خلال أيام انعقاد المؤتمر من جانب السيدة **ميسون شعث** ؛ المنسق الفنى لانعقاد المؤتمر.

د. كمال المنوفى

عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ورئيس مجلس إدارة المركز

بسم الله الرحمن الرحيم

ولقد كرمنا بنى آدم ، ولقد خلقنا الإنسان فى أحسن تقويم ، سعادة المستشار يحيى الرفاعى نائب رئيس محكمة النقض سابقاً والرئيس الشرفى لنادى القضاة حالياً ، الأخت الأستاذة الدكتورة نادية مصطفى ، مدير مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ، أساتذتى وزملائى ، إخوتى وأخواتى ، يسرنى كثيراً أن أرحب بحضراتكم فى رحاب كلية الاقتصاد والعلوم السياسية وفى افتتاح أعمال المؤتمر السنوى السابع عشر للبحوث السياسية الذى ينظمه مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة فى موضوع شديد الأهمية ، ألا وهو المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية رؤى متنوعة لعالم متغير.

ومن حسن الطالع فى تقديرى أن يلتئم مؤتمرنا هذا فى وقت تبدى فيه الدولة المصرية اهتماماً كبيراً بمسألة حقوق المواطن ، يشهد لذلك صدور القانون الخاص بإنشاء مجلس قومى لحقوق الإنسان ، وانعقاد المؤتمر السنوى الأول للحزب الحاكم تحت يافطة حقوق الإنسان والديمقراطية ، وتأكيد الرئيس مبارك على استحقاقات محدودى الدخل ، ومبادرته بإلغاء محاكم أمن الدولة والأوامر العسكرية الصادرة وفق قانون الطوارئ ، ودعوته إلى منح الجنسية المصرية لأبناء المصرية المتزوجة من أجنبى أسوة بأبناء المصرى المتزوج من أجنبية ، فضلاً عن الجهود الحثيثة الرامية إلى تحقيق المساواة النوعية فى الحقوق والحريات الأساسية.

من ناحية أخرى يجيىء انعقاد المؤتمر فى لحظة تاريخية تشهد اهتماماً دولياً متزايداً بفكرة المواطنة بكل ما ترتبه من حقوق والتزامات استجابة لمقتضيات التحول فى النظام الدولى وتنامى المد العالمى فى الاقتصاد والسياسة والثقافة والمعلوماتية.

الحضور الكريم ، بمناسبة موضوع المؤتمر أستأذنكم فى ذكر مقتضب لنقاط معدودة :

أولاً : تخلو معاجم اللغة العربية من كلمتى المواطنة والمواطن ، فيما تورد لفظ الوطن قاصدة به محل إقامة الإنسان ، قالت العرب وَطَنَ ، وَطّن بالبلد أى اتخذه محلاً وسكناً ، وأوطن أى توطن الأرض واتخذها سكناً ، وواطن القوم بمعنى عاش معهم فى وطن واحد، والوطن مكان إقامة الإنسان ومقره وإليه انتماؤه ؛ ولد به أو لم يولد .

أما فى اللغة الفرنسية ، فقد ذكر قاموس لاروس لفظ المواطنة بمعنى المساهمة فى حكم دولة ما على نحو مباشر أو غير مباشر ، ولفظ (المواطن) بمعنى الشخص الذى يتمتع بعضوية بلد معين ويستحق بالتالى ما ترتبه هذه العضوية من امتيازات.

وفى اللغة الإنجليزية ، يستخدم معجم لونجمان Longman كلمة المواطنة ليقصد بها حالة أن يعد الفرد مواطناً كونه يعيش فى رحاب دولة معينة وينتمى إليها ويخلص لها ، فيحظى من ثم بالحماية أو يتمتع بالعضوية فيها سواء بحكم المولد أو بحكم اكتساب الجنسية .

هذه المفارقة بين غياب لفظ المواطنة فى قواميس اللغة العربية وحضوره فى قواميس اللغات الأجنبية نجدها أيضاً على مستوى التعريف الاصطلاحى بدرجة أو بأخرى ، ففيما عدا موسوعة السياسة الدولية لعبد الوهاب الكيالى والتى عرفت المواطنة بأنها صفة المواطن الذى يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات التى يفرضها عليه انتماؤه إلى وطن ، اختفى مفهوم المواطنة من الموسوعة الإسلامية الصادرة عن وزارة الأوقاف المصرية ، وموسوعة العلوم السياسية الصادرة عن جامعة الكويت ، ومعجم المصطلحات السياسية الصادر عن مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، وبالمقابل صرف أهل العلم الاجتماعى فى بلاد الغرب بعض الجهد فى تعريف مصطلح المواطنة وإن ذهبوا فى ذلك مذاهب شتى ، فالمواطنة عند غالب فقهاء القانون تعنى توافر شروط قانونية معينة للشخص حتى يعد مواطناً، وفى معناها السياسى قد تشير المواطنة إلى الحقوق التى تكفلها الدولة لمن يحمل جنسيتها والالتزامات التى تفرضها عليه ، وقد تعنى مشاركة الفرد فى أمور وطنه بما يشعره بالانتماء إليه ، ومن المنظور الاقتصادى الاجتماعى يقصد بالمواطنة إما إشباع الحاجات الأساسية للأفراد؛ بحيث لا تشغلهم أمور الذات عن أمور الخير العام أو التفاف الناس حول مصالح وغايات مشتركة بما يؤسس التعاون والتكامل والعمل الجماعى المشترك .

فى ضوء ما تقدم ، حرى بنا أن ننقب عن مصادر وآثار الهوة بين العقل العربى والعقل الغربى فى مقاربة فكرة المواطنة.

ثانياً : المواطنة والديمقراطة وجهان لعملة واحدة ، بينهما عروة وثقى لا انفصام لها ، فالمواطنة فى الأصل والجوهر حقوق وواجبات ، يرتبها القانون لأفراد المجتمع ويضمن مباشرتهم لها على قدم المساواة دونما تمييز بسبب الجنس أو اللون أو العرق ، ويشكل إقرارها وكفالة ممارساتها ركيزة للديمقراطية بوصفها نظاماً للحكم يلزم منه أن يكون للفرد صوت مسموع فى دوائر صنع القرار؛ وعليه لابد للديمقراطية من مواطنين يقولون ويفعلون ويتعذر قيامها واستقامة أمرها على رعايا يسمعون ويطيعون.

كما أن الديمقراطية إذ تطلق العنان لقوى الإنسان العاقلة والفاعلة على حد سواء ، تغذى وتشيع وتكرس روح المواطنة بحسبانها استحقاقات تنال والتزامات تؤدى؛ من بينها التعدد والتنوع والاختلاف ، وعمومية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية والمساواة بين المواطنين فى القدر والكرامة ، والفرص المتكافئة وسيادة حكم القانون ومشاركة الجميع طواعية فى تقرير شؤون الوطن وفقاً للصيغ والأساليب التى يحددها القانون.

ونظراً لأن كل حق يقابله واجب ، فإن المواطنة لا يكفيها مجرد إقرار الحقوق ، وإنما يتم قوامها بأداء التزامات تتمثل فى السعى إلى معرفة الحقوق ، والمثابرة فى طلب الحصول عليها، والتشبث بها والدفاع عنها ، فضلاً عن ممارستها فى إطار الصالح العام ، وتواصلاً مع ذلك المنطق ذاع فى السنوات الأخيرة مفهوم المواطنة الفاعلة ، ومفهوم المواطن الفاعل فى السنوات الأخيرة؛ توخياً لدورهما المؤثر فى تضييق الخناق على كثير من مظاهر التمييز ضد النساء وجماعات الأقلية وغيرها ممن يندرجون فى قائمة المهمشين اجتماعيًا وسياسيًا.

ثالثاً : وأخيراً يذهب لفيف من الدارسين لتطور المجتمع والسياسة فى مصر إلى أن مفهوم المواطنة المصرية بدأت إرهاصاته مع بناء الدولة الحديثة على أيدى محمد على وتعزز فى خضم النضال الوطنى والدستورى من أجل استقلال الوطن وسيادة المواطن ، إذ قام هذا النضال على التلاحم بين عنصرى الأمة ؛ مما أوجد مساحة عريضة من المدركات والقيم المشتركة التى غدت ثوابت فى عقل ووجدان الجماعة المصرية ، كما انخرطت عناصر نسائية فى صفوف الحركة الوطنية وهو ما أعطى مدداً لجهود تحرير المرأة ومساواتها بالرجل ، غير أن ما يؤسف له أن ذلك الرصيد الداعم لثقافة المواطنة قد تآكل إلى حد ما بفعل الخطاب المتشدد والسلوك العنيف لجماعات الإسلام الراديكالى ، فقد أصاب فكرة المواطنة المصرية قدر من الاضطراب والتشويش ، واختلطت فى أذهان البعض بالانتماء الإسلامى بل إن الهوية الإسلامية فى عرف كثيرين أصبحت تسبق هويتهم المصرية على نحو ما أوضحت عدة دراسات مسحية.

هذا الإدراك المشوه يأباه النظر الإسلامى المستنير، فكما يرى أستاذنا الجليل طارق البشرى مفهوم المواطنة هو معيار تميز الجماعة السياسية ومناط الحقوق فى الوطن ، والقول بالمصرية لا يعنى التخلى عن الإسلام أو القبطية؛ فالمصرى يستصحب إسلامه إن كان مسلماً وقبطيته إن كان قبطيًّا على الدخول إلى الوعاء الأعم الحاكم للعلاقة وتحديد الحقوق وليس مطلوباً من المسلم أو القبطى أن يفقد دينه حتى يكون مصريًّا ومصريتنا هى الوعاء الجامع لنا ، والضامن ، والحافظ للجماعة المصرية ، وفى السياق ذاته يذهب أستاذنا الدكتور **محمد سليم العوا** إلى أن أحد أسس العلاقة بين المسلمين والأقباط هو قبول ما تقتضيه المشاركة فى الدار أو الوطن فكل ما حقق مصالح أبناء الدار جاز ، وكل ما أهدرها فهو بالإهدار أولى وأحق ، هذا المبدأ يستفاد فى رأى سيادته من القواعد الأصولية ، فالشريعة مبنية على جلب المصالح ودرء المفاسد ، ودرء المفاسد مقدم على جلب المنافع ، وكل تصرف تقاعد عن تحصيل مقصوده فهو باطل.

السيدات والسادة : دعونى أنهى كلمتى بعبارات ثلاث لا تخلو من دلالة ومغزى فيما نحن بصدد نظره والمفاكرة فيه والحوار حوله .

أما الأولى : فقد قال **جيمس ماديسون** إن لفظ المواطن لا يدانيه فى السمو والرفعة أى لفظ آخر بما فى ذلك لفظ رئيس الدولة ، **وتنسب العبارة الثانية** لأديبنا الأستاذ **نجيب محفوظ** (مصر هى الأرض والوطن والمعاش ، وهى ليست وطناً محدوداً بحدود معينة وإنما هى تاريخ الحضارة الإنسانية بأكملها) ، **أما الثالثة** فقد وردت على لسان البابا شنودة (مصر ليست وطناً نسكنه ولكنها وطن يسكننا).

وختاماً لا يسعنى إلا أن أعبر عن شكرى وامتنانى للسيد المستشار **يحيى الرفاعى** ولمقدمى الأوراق ورؤساء الجلسات والمعقبين وغيرهم من الحضور أبقاهم الله ذخراً للمركز ومدداً للوطن ، أما أخواتى الفضليات ؛ الأستاذة **الدكتورة نادية مصطفى** مدير المركز ، والأستاذة **الدكتورة علا أبو زيد** نائب مدير المركز **والأستاذة هبة رءوف** فلهن وافر الشكر والتقدير على الجهد المخلص والعمل المتقن والخلق الكريم مع دعائى لهم بدوام التوفيق فى السعى ودوام الصدق فى العطاء ، أما أعمال مؤتمرنا هذا فأتمنى لها كل النجاح وأن تكون مما ينفع الناس حتى تمكث فى الأرض ، أشكر لكم جميل إصغائكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، والآن نقوم بدعوة سعادة المستشار إلى الكلمة فليتفضل.